

أولمرت والمستوطنات

ادعاءات تفضح زيفها الممارسات الفعلية*

من تقرير الاستيطان، آذار/مارس - نيسان/أبريل 2008.

منذ انتخاب إيهود أولمرت رئيساً للحكومة، وهو الذي طالما كان نصيراً راسخاً لفكرة إسرائيل الكبرى، أدلى بتصريحات غير مسبوقة أعلن فيها رغبته في إنهاء حكم إسرائيل للفلسطينيين. لكن آلة الاستيطان لا تزال تدور، في تناقض صارخ مع بلاغيات أولمرت. ويتساءل كثير من الإسرائيليين، وغير الإسرائيليين حالياً، إن كان أولمرت يقصد فعلاً ما يقوله عندما يعبر عن الحاجة إلى إنهاء الاحتلال، وإخلاء مستوطنات، وعندما يوافق على إنشاء دولة فلسطينية، أم أن تصريحاته لا تعدو كونها تحريفاً جديداً لما لا تكف إسرائيل عن ترديده من أنها معنية بـ "مد يد السلام" إلى أعدائها العرب، على الرغم من أن ما تقوم به على أرض الواقع يفضح زيف هذا الادعاء؟

لمحة تاريخية

استهلّ انتخاب مناحم بيغن رئيساً للحكومة في أيار/مايو 1977، فصلاً جديداً في تاريخ إسرائيل وفي مشروعها القومي للاستيطان في الضفة الغربية. فلم يعد ثمة ضرورة لإخفاء سياسة "الضم المتدرج البطيء"، التي تبناها القادة الإسرائيليون خلال الفترة 1967 - 1977، تحت ستار السياسة الرسمية المتمثلة في "القرار بعدم اتخاذ قرار" بشأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ لم يكن بيغن من الأشخاص الذين يترددون، ومن دون موارد، في إعلان إخلاصهم لعملية الاستيطان في "أرض إسرائيل" بأكملها. سارع بيغن إلى الذهاب إلى مستوطنة إيلون موريه العشوائية في الضفة الغربية - وهي تشكل "بؤرة استيطانية" في المصطلحات الراهنة - والتي أنشئت تحت رعاية عناصر حكومة رابين المهزومة في الانتخابات، على الرغم من أن رئيس الحكومة نفسه كان ضد دعم إنشاء هذه المستوطنة. صرح بيغن آنذاك: "سيكون هناك المزيد والمزيد من المستوطنات على غرار إيلون موريه، واعتباراً من أيار/مايو من هذا العام، سيتغير اسم هذه المناطق من مناطق (محتملة) إلى مناطق (محررة). هذه أرض إسرائيلية محررة، ونحن ندعو المتطوعين الشباب في البلد وفي الشتات إلى المجيء والاستيطان فيها."

شارون والاستيطان

لم يكن هناك أي التباس فيما يخص نيات بيغن، أو النيات المماثلة لدى أريئيل شارون، مهندسه الرئيسي لحركة الاستيطان، والذي شغل عدداً من المناصب الرئيسية الخاصة بحركة الاستيطان في حكومة بيغن، ومن ثم في حكومة يتسحاق شمير. وعندما كان شارون وزيراً في حكومة بنيامين نتنياهو، عاد مرة إلى إسرائيل بعد إجراء مباحثات مع الرئيس بيل كلينتون في مزرعة واي (Wye Plantation)، في تشرين الأول/أكتوبر 1996، وأهاب "بالمطوعين الشباب" (وكان العديد منهم من أولاد كادر المسؤولين عن الاستيطان في حكومة بيغن) "اغتناب [الأراضي] والاستيطان" في جميع أنحاء الضفة الغربية، مستهلاً بذلك المرحلة الأحدث في حركة الاستيطان الجديدة. وحالياً، فإن عدد ما يسمى "البؤر الاستيطانية" غير الرسمية - وهي وارثة المستوطنات القديمة: إيلون موريه وعوفرا (التي سميت فيما بعد كدوميم) ومعاليه أوديميم ومستوطنات أخرى عديدة - يبلغ ما يقارب المئة. ومع أن شارون خدم في حكومات الليكود، لكنه نشأ في أحضان مؤسسة حزب العمل الإسرائيلي - وهو حزب دافيد بن - غوريون، وغولدا مئير، ولاحقاً يتسحاق رابين وإيهود براك. وإذا كان بيغن يعتبر مشجع حركة الاستيطان والداعية الأكثر وضوحاً وصراحة إليها، فإن شارون - واستطراداً مؤسسة حزب العمل الإسرائيلي، من ليفي أشكول وصولاً إلى براك - كان المتعهد الأكثر فاعلية وتأثيراً. وليس من قبيل العبث أن تكون إحدى بديهيات الاحتلال الإسرائيلي أن "حزب العمل يعلن إنشاء مستوطنة واحدة ويبنى عشراً، في حين أن حزب الليكود يعلن إنشاء عشر مستوطنات، ويبنى واحدة."

إبك وعمر*

في حين نشأ شارون في أحضان مؤسسة حزب العمل الإسرائيلي، ولد أولمرت وترعرع في أحضان حزب الليكود بقيادة بيغن. والواقع أن أولمرت الذي كان خلال الجزء الأعظم من حياته السياسية يعتبر أحد "أمراء" حزب الليكود والوارث لمنصب بيغن، كان يقف إلى يمين بيغن، بل إنه صوّت ضد معاهدة السلام مع مصر التي أبرمها هذا الأخير، والتي غيرت مسار الأمور بصورة ملحوظة.

وعندما أصبح أولمرت رئيساً للحكومة، تبنى موقف "إبك وعمر" الذي كان يفضله أسلافه في حزب العمل. والواقع أنه، ومن نواح مهمة، التف على أسلافه في حزب العمل من جهة اليسار، فلم يكن رابين، مثلاً، ليحلم بأن يصرح، كما فعل أولمرت، بأن إنشاء دولة فلسطينية هي مصلحة إسرائيلية حيوية. لكن، وعلى الرغم من تلك العواطف كلها، يقوم أولمرت، شأنه شأن أسلافه رؤساء حكومات حزب العمل، بتوجيه سياسات استيطانية تتابع على أرض الواقع عملية ضم متدرجة وبطيئة، تتناقض وروح تصريحاته العلنية.

المستوطنون، مثلاً، يهاجمون بعنف أي اقتراح يدعو إلى خفض درجة الالتزام بمصالحهم، ويعتبرونه "تجميداً" لإنشاء المستوطنات. لكن إيتان بروشي، نائب وزير الدفاع لشؤون المستوطنات، أكد لهم أن لا داعي للقلق. وقال في معرض التفسير: "لا يوجد حالياً سياسة (التخلي عن دعم المستوطنات). هناك سياسة تقتضي التزام الحذر والتوسع في الاجتهاد فيما يتعلق بمنح تصاريح البناء. خلال الأشهر الثلاثة الماضية، أقرّ وزير الدفاع أموراً عديدة خاصة بالبناء في المناطق، وسيجري تنفيذها في الأشهر القادمة. ستكون الأولوية للقدس - كتلة غوش عتسيون، وللمستوطنات الموجودة في كتل المستوطنات" - وهذه المناطق الأخيرة، بحسب التعريف الإسرائيلي، هي المناطق التي أقرّ الرئيس جورج بوش نية إسرائيل ضمها، في رسالة بعث بها سنة 2004 إلى أريئيل شارون، الذي كان آنذاك رئيساً للحكومة.

هذا ليس مجرد كلام، فقد استثنى أولمرت مناطق المستوطنات في شرقي القدس من أي عملية تجميد. فقد جاء في صحيفة "كول هزمان": "في إطار الجهود المبذولة للتوسع في عمليات البناء، تجري بلدية القدس محادثات مكثفة مع هيئة أراضي إسرائيل هدفها (تحرير) الأراضي العامة للبدء فوراً ببناء بيوت جديدة. ومن المتوقع... أن يبدأ خلال الأشهر القادمة طرح المناقصات لبناء 750 شقة في سغات زئيف". ومنذ عقد قمة أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، تم إعلان مناقصات لبناء 400 وحدة في تالبيوت الشرقية، و300 وحدة في هار حوما (مستوطنة جبل أبو غنيم)، و50 وحدة في جيلو. وقد صرح أوري لوبيانسكي، محافظ القدس، مؤخراً، أن المدينة تتابع تنفيذ الخطط الرامية إلى بناء 10.000 وحدة سكنية في مستوطنات القدس الشرقية.

كما صرح الوزير بلا حقيبة، حاييم رامون، الذي رسّخ موقعه كدريئة لأولمرت فيما يتصل بشؤون الاستيطان، والذي يرأس لجنة مكلفة حلّ موضوع البؤر الاستيطانية، بأن لجنته لا تعتبر مهمتها إزالة المستوطنات العشوائية، بقدر ما تعتبر هذه المهمة تسهيل إنشاء المستوطنات حيث "لا يوجد أي مغزى سياسي في إنشائها". والواقع أن التوصيات الأولية المقدمّة من وزارة العدل الإسرائيلية، ستسمح باستمرار البناء ليس في المستوطنات المعترف بها من جانب الحكومة فحسب، بل في المستوطنات غير المرخص لها أيضاً. والمستوطنات الأكثر إشكالية هي تلك المستوطنات الجديدة المقامة على أرض تعترف إسرائيل بأنها أراض خاصة يملكها الفلسطينيون، ولا يقل عددها عن ثلث عدد البؤر الاستيطانية الحالية التي يصل عددها إلى المئة.

ربط إيلون موريه بمغرون

جاء الاعتراض على قرار بيغن شرعنة مستوطنة إيلون موريه في قرار المحكمة العليا القاضي بعدم شرعية إنشاء مستوطنة يهودية مدنية على أراض فلسطينية في الضفة الغربية، من دون وجود مبرر أمني لهذه الخطوة. وبكل بساطة، انتقل مستوطنو إيلون موريه إلى موقع قريب - كدوميم، وهي اليوم مستوطنة تضم 3400 شخص. أمّا إيلون موريه ذاتها، فقد عادت إلى الوجود على مرتفع يطل على مدينة نابلس بصورة مستوطنة تضم 1300 شخص.

لكن الحظر المفروض من المحكمة على سرقة الأراضي بهذا الشكل، لم يضع حداً للاستيلاء على ما يُعتبر، حتى من جانب الحكومة الإسرائيلية ذاتها، أراضي فلسطينية خاصة، وذلك لمصلحة حركة الاستيطان الإسرائيلي، كما تبين ظاهرة البؤر الاستيطانية الحالية. وقد ورد في تقارير حركة السلام الآن أن ما يقرب من 75% من المستوطنات غير

الرسمية، والتي أنشئت اعتباراً من سنة 1996، أقيم على أراض خاصة يملكها الفلسطينيون، وقد استولى عليها المستوطنون من دون الحصول على تصريح بالمصادرة.

إرث إيلون موريه

ورد في تقرير صدر مؤخراً عن الإدارة المدنية الإسرائيلية اعتراف مفاده أن أكثر من ثلث مستوطنات الضفة الغربية المعترف بها، حيث يقيم عشرات الآلاف من الإسرائيليين، أقيم على أراض فلسطينية خاصة جرت مصادرتها "موقتاً" بموجب أمر عسكري ولأهداف أمنية. كما جاء في مقال نشر في صحيفة "هآرتس" أن "مصدراً أمنياً وصف ذلك بـ (الإحصاءات الصعبة) التي قد تسبب المشكلات لإسرائيل في واشنطن وفي المحاكم الإسرائيلية ذاتها". ويشير المقال إلى أن معظم هذه الأراضي كان ملكية خاصة للفلسطينيين. فبالإضافة إلى أريئيل وإفرايم وكريات أربع - وهي ثلاث من أكبر المستوطنات في الضفة الغربية - تتضمن اللائحة أيضاً مستوطنات في قلب الضفة الغربية، وهي المنطقة المفضلة لدى شارون: بيت إيل، إيلون موريه، كارني شومرون، عوفرا، بساغوت، علاوة على مستوطنتي وادي الأردن جيتيت ومخوراه. وهناك 19 مستوطنة، على الأقل، بين المستوطنات الأربع والأربعين الموجودة على قائمة الإدارة المدنية، أنشئت بعد سنة 1979، في خرق لروح قرار المحكمة العليا في شأن إيلون موريه على الأقل، ولسياسة الحكومة التي تحدد التوسع في إنشاء المستوطنات ضمن "أراضي الدولة" فقط.

كما أشارت صحيفة "هآرتس" إلى أن "مصادر الجيش الإسرائيلي أوضحت أن أوامرها القضائية بمصادرة الأراضي تبقى سارية المفعول إلى حين إلغائها. وقد أعلن في بعض هذه المستوطنات أن جزءاً [من الأراضي] أو جميع الأراضي هي (أراضي دولة في الوقت نفسه)، لكن أوامر المصادرة لم تلغ، لا جزئياً ولا كلياً". وأضافت الصحيفة: "إن أوامر المصادرة، عموماً، لم تستخدم لبناء المستوطنات منذ سنة 1979، لكن "في بداية الثمانينيات، كان إنشاء البؤر الاستيطانية لوحدة ناهل (وهي وحدة عسكرية) لا يزال يجري على أساس أوامر المصادرة، وتحولت بعض تلك البؤر الاستيطانية لاحقاً إلى مستوطنات. كما كان هناك حالات متفرقة، خلال الفترة نفسها، جرت فيها مصادرة الأراضي من أجل الطرق أو الأبنية الخاصة بمستوطنات قائمة".

ويجري حالياً إبرام صفقة بين المستوطنين وبين وزير الدفاع، إيهود باراك، يتم بموجبها إخلاء بعض البؤر الاستيطانية في مقابل التوسع في إنشاء المستوطنات في مواقع أخرى. وأبرز تلك البؤر الاستيطانية مغرون، وهي مستوطنة عشوائية تعيش فيها ستون عائلة، وعد أولمرت بإخلائها قبل آب/أغسطس.

وذكرت صحيفة "هآرتس" أيضاً أنه "يجري حالياً إنشاء منطقة سكنية جديدة تضم 27 منزلاً مقطوراً في مستوطنة إيلي، شمالي رام الله، على الرغم من أن أولمرت تعهد علناً بعد قمة أنابوليس بوقف هذا النوع من البناء". دفعت الحقائق المذكورة صحيفة "هآرتس" إلى نشر مقال افتتاحي بتاريخ 9 كانون الثاني/يناير 2008، أعلنت فيه أنه "لا معنى لزيارة بوش، أو للمحادثات التي يجريها أولمرت مع محمود عباس، ما دامت الوقائع على الأرض... تظهر بوضوح عدم صدقية تصريحات الحكومة، كما تظهر التعاون الذي تلقاه من الحكومة الأميركية بشأن هذه السياسة".

وهكذا، تبدو مشاعر أولمرت السامية، والتي تركز على الحاجة إلى إجراء تغيير في الوضع الحالي، خاوية من المعنى نظراً إلى الالتزام المستمر للمؤسسات الإسرائيلية الأمنية المركزية، والقانونية، والإدارية، والسياسية، بسياسة الضم المتدرج البطيء، والتي تعود إلى أربعة عقود. وبالتالي، فإن تعليقات رئيس الحكومة لا تعدو كونها عبارات علاقات عامة تحمل طابع التهذؤ، وتهدف إلى إخفاء التزام إسرائيل الدائم بفكرة إسرائيل الكبرى.

عزل القدس

نهاية تجميد الاستيطان - بعد أربعة أشهر من قمة أنابوليس (مقتطفات)

النص الكامل لهذا التقرير الصادر عن حركة السلام الآن، والذي نُشر في آذار/مارس 2008، موجود على الموقع الإلكتروني: www.peacenow.org

منذ تصريح [رئيس حكومة إسرائيل إيهود] أولمرت في قمة أنابوليس، والمتعلق بتجميد إنشاء المستوطنات، صدرت عشرات التصريحات عن وزراء حكومته الذين سعوا جاهدين لإعاقة حركة تجميد إنشاء المستوطنات، وبالتالي، تجريدتها من أي فاعلية، إلى أن كاد وعد أولمرت بأن إسرائيل ستجمد بناء المستوطنات، يتأكل تماماً.

مرحلة التآكل الأولى

تجميد الاستيطان لا يشمل المشروعات التي كانت أعمال الإنشاء فيها قد بدأت فعلياً. كما لم يرافق تصريح أولمرت إيقاف أي مشروع موجود سلفاً. الرسالة إذاً واضحة: لا وجود لنية صادقة بشأن تجميد أعمال الإنشاء، وستستمر هذه الأعمال في المواقع التي كانت بدأت فيها قبل عقد قمة أنابوليس. وخلافاً لأولمرت، جمدَ رئيس الحكومة يتسحاق رابين، عندما كان على رأس المفاوضات مع الفلسطينيين، إنشاء المستوطنات، بل إنه أوقف تنفيذ بعض المشروعات بعد أن كانت قطعت شوطاً لا بأس به. وكان ذلك يعني تخصيص الأموال للتعويض على المتعهدين الذين كانوا قد شرعوا بأعمال الإنشاء على أساس موافقات وعقود سابقة، لكن رغبة إسرائيل في تعزيز الترتيبات الدائمة، وفرص السلام المديد، كان لها الأولوية على الالتزامات الخاصة بالأعمال، فتم تعويض المتعهدين، وتوقفت أعمال إنهاء الأبنية والتي هي في قيد الإنشاء، عدة أعوام. أما تجميد الاستيطان على طريقة أولمرت، فلم يشمل المشاريع التي كان تنفيذها بدأ سابقاً، وهو ما أدى بسهولة إلى تآكل فكرة التجميد أكثر فأكثر.

مرحلة التآكل الثانية: استثناء القدس الشرقية من صيغة التجميد

بعد أقل من شهر على عقد قمة أنابوليس، طرحت وزارة الإسكان مناقصة لإنشاء 307 وحدات سكنية في هار حوما (جيل أبو غنيم) في القدس الشرقية. ونتيجة ما تعرضت له إسرائيل من نقد دولي جارح، حاول المسؤولون الحكوميون الادعاء أن "تجميد" الاستيطان لم يشمل البناء في القدس الشرقية. بعد ذلك مباشرة، طرح المزيد من المناقصات لإنشاء أبنية في القدس الشرقية، وجرت رعاية خطط جديدة والموافقة عليها بسرعة شديدة.

مرحلة التآكل الثالثة: استثناء "كتل المستوطنات" من صيغة التجميد

عندما تعالت الأصوات بالنقد بشأن استمرار أعمال الإنشاء في المستوطنات الموجودة خارج القدس، مثل معاليه أوميم وبيتار عيليت وغفعات زئيف، سارع المسؤولون الحكوميون إلى القول إن المستوطنات المحيطة بالقدس تعتبر، ولأسباب إنشائية، جزءاً أساسياً من القدس، إضافة إلى أن "كتل المستوطنات" لا يشملها تجميد الاستيطان. وبعد أن تم إيقاف خطة لإنشاء حي للمتعبين الدينيين في غفعات زئيف، شمالي شرقي القدس، لعدة أشهر، وافق رئيس الحكومة أيضاً على إنشاء المزيد من الأبنية في غفعات زئيف، وذلك نتيجة الضغط الذي مارسه جهات سياسية وغير سياسية، ولا سيما حزب شاس. ومضى أحد الوزراء إلى أبعد من ذلك حين صرح خلال مقالة إذاعية بأن غفعات زئيف هي "قلب القدس" (على الرغم من أن الحي المقرر إنشاؤه موجود على بعد خمسة كيلومترات، بخط مستقيم، من الحدود الإدارية لمدينة "القدس الموحدة").

إنما، حدثت فورة بناء في المستوطنات وفي القدس الشرقية، وتُظهر الوقائع أنه على الرغم من تصريحات والتزامات أولمرت وحكومته، فإن أعمال الإنشاء استمرت في كل مكان كانت قد بدأت فيه، كما جرت الموافقة على خطط ومشاريع جديدة (ولا سيما في القدس الشرقية وفي "كتل المستوطنات")، وأخيراً، مُنحت المستوطنات البعيدة، الواقعة خلف جدار الفصل، رخصاً للقيام بأعمال الإنشاء والتطوير.

احتواء الأحياء الفلسطينية داخل القدس القديمة وحولها

من تقرير الاستيطان، آذار/مارس - نيسان/أبريل 2008.

تبين الخريطة المرفقة السياق المناطقي الأشمل لبرنامج الاستيطان الإسرائيلي في قلب مدينة القدس، حيث تشكل الأرض وأسلوب استخدامها الأداة الأساسية لتستخدمها إسرائيل على نطاق واسع في مواقع أخرى في القدس الشرقية في مساعيها الرامية إلى تقسيم المجتمع الفلسطيني واحتوائه، يرسخ الاستيطان المحدود في المناطق المستهدفة وكذلك عملية إيجاد مساحات مفتوحة حول مناطق السكنى الفلسطينية وداخلها، وهما الأداة الأساسية في السياسة الإسرائيلية المتبعة في هذه المنطقة الخطرة والحساسة.

هنا توضع الخريطة

في شمالي المدينة، يجري تفكيك التماسك البنيوي للأحياء الفلسطينية، مثل الشيخ جراح ووادي الجوز، بوسائل عدة: إنشاء معالوت دفنه فيما كان سابقاً أرضاً حراماً* ونقل المكاتب والمؤسسات الحكومية إلى هناك؛ خلق فضاءات مفتوحة أو "خضراء"؛ إنشاء مناطق استيطان مدنية صغيرة.

ويمكن ملاحظة السعي لعزل هذه المنطقة عن البلدة القديمة، في الجهود الرامية إلى استخدام وسائل مماثلة على طول وداخل المحيط الشمالي للبلدة القديمة.

أما في شرق البلدة القديمة، فإن إنشاء الحدائق واستخدام الأراضي المدنية لأغراض أخرى، يقطع، فعلياً، اتصال البلدة القديمة بكل من الصوانة والطور، بحيث يتعين على المنطقتين التوجه نحو الشرق في حال التوسع. وفي داخل البلدة القديمة، تؤدي إعادة إنشاء حي يهودي كبير وموسّع إلى ترسيخ الجهود الرامية إلى تأسيس مراكز سكنية ومؤسسية يهودية صغيرة، لكن مهمة، يجري ربط بعضها ببعض جزئياً بواسطة معابر فوق الأرض وتحتها.

في جنوبي المدينة تشكل مستوطنة معاليه هزيتيم الآخذة في التوسع، والتي سيكون ضمنها خلال فترة وجيزة موقع مركز الشرطة القريب (المنظر نقله إلى منشأة جديدة في منطقة "E-1")، مرتكزاً مفتاحياً للاستيطان مجاوراً للمقبرة اليهودية الموجودة على جبل الزيتون. وفي منطقة سلوان، يشكل الاستيطان السكني والمؤسسات الأثرية/السياحية معبراً برياً يفضي إلى الحائط الغربي وإلى جبل الهيكل، يكمله معبر تحت الأرض.

رفض منح التصريح: البناء والسفر داخل الضفة الغربية

المنطقة C: إحصاءات البناء والهدم الفلسطينية (مقتطفات)

هذا التقرير الصادر عن حركة السلام الآن، والذي يضم تفاصيل بشأن التفاوت بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وبين المستوطنين فيما يخص تصاريح البناء وأوامر الهدم خلال الفترة 2000 - 2007، نُشر في شباط/فبراير 2008، في الموقع الإلكتروني: www.peacenow.org.

[...] أظهرت البيانات الأخيرة التي قدمتها وزارة الدفاع إلى النائب في الكنيست عن حزب ميرتس، حاييم أوران، رداً على تساؤلات كان طرحها، أن حصول الفلسطينيين على تصريح [بالبناء] ضمن المناطق الواقعة تحت سيطرة إسرائيلية كاملة، هو أمر أقرب إلى المستحيل؛ وتوضح التفاصيل أن ما يزيد على 94% من طلبات البناء يجري رفضها.

أما الفلسطينيون الذين يغامرون بالبناء من دون تصريح، فإنهم يواجهون معدل هدم يصل إلى 33% (من المنشآت التي صدرت بحقها أوامر الهدم)، وذلك مقارنة بنسبة لا تتجاوز 7% من أوامر الهدم التي تنفذ في المستوطنات الإسرائيلية [...].

النتائج الأساسية

اعتباراً من سنة 2000، ولغاية أيلول/سبتمبر 2007:

- في مقابل كل تصريح بالبناء تمنحه الإدارة المدنية إلى فلسطيني، يُدمر 18 مبنى آخر، ويصدر 55 أمراً بالهدم.
- رفضت الإدارة المدنية أكثر من 94% من الطلبات المقدمة من فلسطينيين.
- تم تنفيذ 33% من مجموع أوامر الهدم الصادرة بحق منشآت تعود إلى الفلسطينيين، في مقابل 7% فقط من الأوامر الصادرة بحق منشآت في المستوطنات.
- منح الفلسطينيون 91 تصريح بناء فقط، في حين تم إنشاء 18.472 وحدة سكنية في المستوطنات خلال الفترة نفسها (أعمال البناء المنجزة في المستوطنات اعتباراً من سنة 2000، ولغاية أيلول/سبتمبر 2007، استناداً إلى المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي).
- صدر 4993 أمر هدم بحق منشآت تعود إلى الفلسطينيين، في حين [صدر] 900 أمر بحق المنشآت العشوائية في المستوطنات.
- تم هدم 1663 مبنى يعود إلى الفلسطينيين خلال الفترة نفسها، في مقابل 199 مبنى في المستوطنات.
- خلال الفترة 2000 - 2004، لم يصدر إلا 3 - 6 تصاريح بناء للفلسطينيين في العام الواحد.

مستوطنون	فلسطينيون	
18.472*	91	عدد تصاريح البناء
900	4993	عدد أوامر الهدم
199	1663	عدد حالات الهدم

* عدد وحدات السكن المبنية.

تصاريح، لا - هدم، نعم

[....]

خلال الأعوام السبعة الماضية، تم تنفيذ ثلث عدد أوامر الهدم الصادرة بحق منشآت تعود إلى الفلسطينيين؛ وخلال الفترة نفسها، تم تنفيذ 7٪ فقط من الأوامر الصادرة بحق منشآت في المستوطنات. وكانت الحكومة ترفض دائماً منح تصاريح للفلسطينيين للبناء في المنطقة C. وهذه المنطقة، الواقعة تحت سلطة إسرائيلية كاملة ويعيش فيها 70.000 فلسطيني، مساحتها 3.3 ملايين دونم، أي ما يعادل 60٪ من الضفة الغربية. ولا يستطيع الفلسطينيون الذين يعيشون فيها الحصول على تصاريح حتى لمبانٍ أساسية بسيطة، كتوسيع منازلهم ضمن أراضيهم الخاصة. وهنا يجد الفلسطينيون أنفسهم أمام خيارين: إما البناء من دون تصريح ومواجهة احتمال الهدم، وإما ترك منازلهم والانتقال إلى أماكن أخرى يمكن لهم فيها الحصول على تصاريح بناء (عادة في المناطق الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية).

بالإضافة إلى مباني السكن الخاصة، لا يُمنح الفلسطينيون أيضاً تصاريح لتنفيذ خطط بنى تحتية ومشاريع تنمية. فالقرى الفلسطينية التي تحتاج إلى إصلاح شبكة الطرق فيها، أو لتجديد شبكات الكهرباء، أو توصيلات المياه، قد تتمكن من جمع المبالغ اللازمة لذلك، لكنها في نهاية المطاف لا تستطيع الحصول على تصريح من الإدارة المدنية بالمضي في تنفيذ المشاريع.

إن السياسات من هذا النوع تضمن بقاء مناطق فلسطينية كثيرة محرومة من البنى التحتية اللائقة. وفوق ذلك، هناك عدة قرى فلسطينية موجودة داخل المنطقة B، لكن شبكات البنى التحتية الخاصة بها موجودة في المنطقة C، وهكذا يمكن للإدارة المحلية أن تعيق قيام القرى بتطوير هذه الشبكات.

إن رفض منح التصاريح للفلسطينيين على هذا النطاق الواسع، يثير المخاوف من وجود سياسة محددة تنفذها السلطات لتشجيع "التهجير الصامت" للسكان الفلسطينيين من المنطقة C [....].

المحكمة العليا تغلق الطريق العام الرئيسي بوجه الفلسطينيين

في آذار/مارس 2008، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً مؤقتاً بإغلاق الطريق رقم 443، والذي يمر جزء منه عبر الضفة الغربية، بوجه حركة مرور الفلسطينيين. وعلى الرغم من أن الطريق أنشئ، في الأساس، للفلسطينيين خاصة، فإنه أُغلق بوجه حركة مرور الفلسطينيين منذ سنة 2000، ويُعتبر قرار المحكمة بالاعتراف بإغلاقه سابقةً هي الأولى من نوعها. وقد نُشر المقال التالي بقلم عكيفا إدار في صحيفة "هآرتس"، بتاريخ 19 آذار/مارس 2008:

يُعتبر القرار المؤقت الصادر عن المحكمة العليا، بشأن استخدام الطريق 443، سابقة قامت فيها السلطات القضائية بإصدار قرار محكمة لإغلاق طريق يعبر المناطق المحتلة بوجه الفلسطينيين، وذلك لتأمين راحة المسافرين الإسرائيليين.

هذا القرار المؤقت، والصادر رداً على عريضة مقدمة من ست قرى فلسطينية محاذية للطريق الذي يربط السهل الساحلي بالقدس، منح الدولة ستة أشهر كي تقدم تقريراً عن سير أعمال إنشاء طريق بديل لاستخدام الفلسطينيين. وقد أشارت منظمة حقوق المدنية في إسرائيل، والتي قدمت العريضة باسم الفلسطينيين المتضررين من حظر المرور، إلى أن السلطات القضائية، لو كانت جادة في دراسة فكرة فتح الطريق أمام الجميع، ومن دون اعتبار للعرق

أو للقومية، لما طلبت الاطلاع على التفاصيل الخاصة بإنشاء طريق بديل، والذي يستوجب تدمير المزيد من الأراضي ويكلف عشرات ملايين الشيكلات.

صدر القرار بعد أن قدم كل من الطرفين وجهة نظره. وتقول منظمة الحقوق المدنية في إسرائيل إن القرار يُعتبر سابقة في تاريخ المحكمة العليا تدعم سياسة فصل وتمييز فيما يتعلق بالحركة، وهي سياسة كان أُطلق عليها اسم "التمييز العنصري في الطرقات". وترى المنظمة المذكورة أن القرار ينتهك القانون الدولي عندما يسمح بمصادرة الأراضي من السكان المحليين لحماية القوة المحتلة.

وكانت مسافة 10 كيلومترات من الطريق 443 رُصفت على أرض فلسطينية خاصة في مطلع ثمانينيات القرن العشرين، على أساس أن الفلسطينيين داخل الضفة الغربية يحتاجون إلى هذا الطريق (وليس "لأسباب أمنية"). والجزء الأكبر من الأراضي المصادرة كان مخصصاً لمشروع إسكان لمصلحة المدرسين المحليين. ورداً على العريضة المقدمة من أحد الفلسطينيين الذين تمت مصادرة أراضيهم من أجل إنشاء الطريق، قررت المحكمة العليا أن الحكومة العسكرية لا يمكنها تخطيط وإنشاء منظومة طرق في منطقة يحتلها جنودها إذا كان المشروع يهدف فقط إلى إنشاء "طريق خدمات" للدولة. وكانت النتيجة أن الدولة وعدت بفتح الطريق أمام الجميع.

بُعيد انطلاق الانتفاضة الثانية، وبعد تعرض المركبات الإسرائيلية للهجمات، أغلق الجيش الطريق بوجه الفلسطينيين. وفي إحدى المقابلات، اعترف النائب في الكنيست إفرام سنيه، نائب وزير الدفاع آنذاك، أن الإغلاق لم تتم المصادقة عليه من القيادة السياسية. وقد أدى الإغلاق إلى عزل القرى الموجودة على جانبي الطريق عن المدينة الرئيسية التي ترتبط بها، وهي مدينة رام الله، وعن باقي الضفة الغربية. وفي المحكمة، عرضت الإدارة المدنية إصدار تصاريح سفر لثمانين مركبة، من أجل مجموعة سكانية يبلغ عددها 30.000 قروي، فرفض القرويون التعاون مع السلطات الإسرائيلية، وتابعوا معركتهم القانونية لاستعادة حقهم في استخدام الطريق المفضي إلى أراضيهم. وأدعت منظمة الحقوق المدنية في إسرائيل في المحكمة أن الجيش الإسرائيلي كان بدأ مؤخراً سلسلة من الغارات على القرى الست [التي رفضت التعاون]، استخدمت فيها القنابل المضيفة، وقنابل الضغط، والرصاص المطاطي، والطلق الحية. وصرح مكتب الناطق العسكري آنذاك أن الغارات كانت عمليات دورية عادية، وأنها جرت نتيجة إلقاء الحجارة على المركبات التي كانت تسير على الطريق 443.

ويقول المسؤولون في منظمة الحقوق المدنية في إسرائيل، إن إقرار المحكمة العليا للسياسة غير القانونية وغير الأخلاقية الخاصة بالطريق رقم 443، يمكن إيراده كسابقة في مجال الانتهاكات الإضافية لحقوق الإنسان. واحتج مقدمو العريضة ضد ما أسموه غياب العملية القضائية السلمية، وقالوا إنه على الرغم من كون القرار يتعلق بمبدأ مهم، فإنه صدر من دون أن يرافقه أي تفسير، ومن دون الإشارة إطلاقاً إلى النقاط التي أوردتها مقدمو العريضة. وأضافوا أن الطريق البديل لن يلبي حاجات مئات آلاف الفلسطينيين القاطنين في المناطق المحاذية للطريق ■.443

(*) المصدر: Journal of Palestine Studies, vol. XXXVII, no. 4 (Summer 2008), pp. 150-158.

ترجمة: مهى بحبوح.

(*) الترجمة الشائعة في الأدبيات العربية هي: نمط المستوطنات العشوائية غير الشرعية، والتي تسمى بالعبرية "مأخزيم"، وتعني "مستوطنات عسكرية" مؤقتة أو دائمة، وبالإنكليزية: Out Posts. (المحرر)

(*) **إبك وعمر:** محاكاة لتعبير "يطلقون النار ويبيكون" ("يوريم وبوخيم"، بالعبرية). وهو عنوان كتاب من تأليف ناحوم بارنيع، صدر في سنة 1981. وقد شاع استعمال العبارة منذ ذلك الوقت لوصف ظاهرة معينة في إسرائيل، يعرفها موقع "هكيبوش" في الشبكة العنكبوتية (http://www.kibush.co.il/show_file.asp?num=19585) كما يلي: "أشخاص ارتكبوا أعمالاً وحشية في المناطق المحتلة، أو في لبنان وأماكن أخرى، وبعد ذلك بكوا وقالوا كم أنهم متأسفون، وكم يؤلمهم ما قاموا به - لكن ذلك لم يمنعهم بعد ذلك من ارتكاب أعمال وحشية أخرى، ثم البكاء والتأسف مرة أخرى." (المحرر)

(*) الأرض الحرام: التسمية التي تطلق على المنطقة الفاصلة بين العرب واليهود في اتفاقيات الهدنة بعد حرب 1948، والمحرم دخولها على الطرفين.

كلام الخريطة

الأحياء الفلسطينية داخل مدينة القدس القديمة وفي محيطها – 2008

الجامعة العبرية
 جبل سكوبس
 معاليه أدوميم
 نفق جبل سكوبس
 مكاتب حكومية
 فندق شبرد
 كرم المفتي
 حي وادي الجوز
 حديقة عيمك تسوريم
 بيت أورت (الطور)
 حي الصوانة
 حديقة منحدرات جبل الزيتون
 الطور
 المقبرة اليهودية
 مخفر شرطة
 رأس العمود
 حي الشيخ جراح
 باب الزاهرة
 متحف روكفلر (المتحف الوطني)
 مكتب بريد
 برج لقلق
 مدينة داود
 معاليه هزيتيم
 سلوان
 حرس الحدود
 معلوت دفنا
 شمعون الصديق
 فندق أميركان كولوني
 مجمع فنادق
 مجمع المحاكم
 شارع صلاح الدين
 طريق نابلس
 مقالع سليمان
 باب العمود
 الحرم القدسي الشريف
 البلدة القديمة

المسجد الأقصى

بوابة يافا

ساحة حائط البراق

حارة اليهود

وادي حلوة

جبل صهيون

حي البستان

خطة الاستيطان المقترحة

مناطق سكنية - غير سكنية

أحياء فلسطينية

عرضة للخطر

أملاك فلسطينية

صادرها المستوطنون اليهود

نفق تم حفره

نفق يجري حفره

منتزه على السطح

وجهة اندفاعة الاستيطان والتطوير الإسرائيلي

أحياء فلسطينية، مناطق يحتويها وجود استيطاني

مستوطنات إسرائيلية

مرافق مدنية

أحياء فلسطينية في البلدة القديمة

أراضٍ محظور على الفلسطينيين استخدامها

الخط الأخضر

المنطقة الحرام

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx